

انتخابات اليمن بين الراجح الجيد والخاسر السيئ

20-09-2006

جريدة الخليج

فيصل جلول

هل يمكن للانتخابات الرئاسية اليمنية أن تتم بغير الطريقة التي تمت بها وهل يمكن تداول السلطة بغير انتخابات شفافة مستوفية للشروط المعروفة دولياً؟ تعتقد المعارضة اليمنية في رد افتراضي على السؤال أن شروطاً أفضل كان يمكن أن تخرج بنتائج أفضل. وتفصح أدبيات ومواقف معارضي أحزاب اللقاء المشترك الخمسة عن عناصر اعتراضية على الحملة الانتخابية للرئاسيات والمحليات في الآن معاً: خلل في لوائح الناخبين، استخدام المال العام من طرف "المؤتمر الشعبي العام" الحاكم، الحؤول دون وصول بعض المدعويين من طرف المعارضة إلى أماكن المهرجانات الانتخابية، عدم الالتزام بمجمل المبادئ المنفق عليها بين السلطة والمعارضة وبالتالي تغليب فرص التعبئة والحشد لمرشح الدولة على فرص مرشحي المعارضة وهم إضافة إلى ممثل "المشترك" مستقلاً منفصلاً عن حزبيهما ومرشح آخر باسم "المجلس الوطني للمعارضة" الذي يضم أحزاباً منشقة عن أحزابها الأم وتوصف محلياً باسم أحزاب "التفريخ" نسبة إلى فعل انشقاقها عن أحزاب "اللقاء" المذكورة بتأثير من السلطة في حين يرى "المفرخون" المزعمون أنهم الأصل والباقيون هم الفرع.

يكاد الحديث عن التجاوزات اليمنية يكون متطابقاً مع حديث مماثل لمعارضات وقوى سياسية في بلدان مختلفة من العالم، من بينها البلدان الغربية مع فارق في لغة التعبير وحرص على جمع أدلة ثابتة جديرة بتشكيل ملف اتهامي صلب يطرح من بعد أمام المحاكم المختصة ناهيك عن الرقابة الصارمة التي تلزم الجميع باحترام قواعد اللعبة الانتخابية، الأمر الذي يحجم الاختراقات إلى الحد الأدنى.

ما نعرفه عن حجم التجاوزات اليمنية لم يستدع مضبطة اتهام ضد السلطة صريحة ومنتاسبة مع خطورتها من طرف اللجنة العليا للانتخابات المكلفة بهذا الأمر، وهي تضم أقل بقليل من ممثلي المعارضة وأكثر بقليل من ممثلي السلطة، ما يعني أن بوسع الأعضاء المعارضين الخروج عن الإجماع وتظهير الحجم الفعلي للممارسات الخاطئة ومن ثم الامتناع عن المشاركة في الاقتراع حتى لا تكون المعارضة "شاهد زور" عليها وهو ما لم يقع حتى الآن.

ويصح القول نفسه عن المراقبين الأجانب الذين لا يرتبطون بصلات حميمة مع أي من الطرفين ما يعني أنه كان ولا يزال بوسعهم الكشف عن التجاوزات إذا افترضنا أنها يمكن أن تعدل سلفاً نتيجة الاقتراع لمصلحة هذا المرشح أو ذاك وهو ما لم يفعله المراقبون حتى الآن، هذا فضلاً عن أن أكثر من مائة وخمسين صحافياً جاءوا من الخارج لتغطية الانتخابات ويمكن لهم أن يقولوا ما يشاؤون عنها وهم على ما أعلم لم يقولوا في هذا الصدد كلاماً مطابقاً لكلام المعارضة.

ولعل من بين المفارقات الكثيرة في هذه الانتخابات أن الحزب الحاكم أتاح للمرشحين تغطية مهرجاناتهم بالطريقة التي يحبون بثها عبر الفضائية اليمنية في وقت متساو مع الرئيس علي عبدالله صالح في حين أن بعض البلدان الغربية العريقة في هذا الشأن توزع وقت الدعاية الانتخابية على المرشحين بحسب الأصوات التي فازوا بها في انتخابات سابقة وعليه يعطى المرشح الأقل تمثيلاً وقتاً أقل من المرشح الأرفع تمثيلاً، وكذا الأمر بالنسبة للمساعدات المالية.

إذا ما أخذنا هذه الوقائع بعين الاعتبار فإنه يمكننا الخروج باستنتاج مفاده أن التجاوزات المنقولة على لسان المعارضين ربما تنجح نحو المبالغة وربما أيضاً تنحو نحو التعبئة، وقد تكون حججاً مفيدة في مخاطبة الأنصار بعد الانتخابات في سياق تفسير وتبرير إخفاق محتمل.

في المقابل تدفع السلطة عن نفسها تهمة التجاوز، وتحمل المعارضين مسؤولية خروقات كبيرة لقواعد اللعبة الانتخابية وتأخذ عليهم استخدام لغة تحريضية تتجاوز أغراض التعبئة العادية إلى الحض على العنف والحقد والانتقام، الأمر الذي يخرج عن قواعد التنافس المتعارف عليه في الحملات الانتخابية، ما قد يؤدي إلى الإطاحة بالاستقرار وهو شرط حاسم لانتشار وحماية الفعل الديمقراطي نفسه، لكن هنا أيضا لم تسجل سوى تصريحات عابرة من اللجنة العليا للانتخابات في حين التزم الإعلاميون بنقل الاتهامات المؤتمرية من دون تعليق.

بين الاتهامات والاتهامات المضادة يمكن القول ان الحملات الانتخابية اليمينية لم تتعد الإطار المتعارف عليه دولياً في هذا المجال، ويأمل الجميع في هذا البلد في أن يتم التعامل مع نتائج الانتخابات بالطريقة نفسها بحيث لا يعتبر الطرف المهزوم أن هزيمته هي نهاية المطاف وأن عليه أن يثار بوسائل عنفية لا ديمقراطية أي أن يكون الخاسر “جيدا” وليس “سيئاً” بحسب التصنيف الفرنسي، ذلك أن الخاسر الجيد هو الذي يصبر على خسارته ويستخلص الدروس المترتبة عليها تمهيدا لانطلاقة جديدة في الدورات الانتخابية المقبلة فيما الخاسر السيئ يعتبر فشله إهانة تستدعي قلب الطاولة الديمقراطية على اللاعبين.

إذا ما توافر لليمن خاسرون “جيدون” في رئاسيات ومحليات هذه الانتخابات فالظن الغالب هو أن يقطع هذا البلد عتبة جديدة في الممارسة الديمقراطية، ومحطة أخرى على طريق التداول السلمي للسلطة، وأن يكون له طريقه الديمقراطي الخاص، أي الطريق الوحيد الجدير بتغيير قواعد العمل السياسي وصرف النظر إلى الأبد عن وسائل التغيير الأخرى التي تجاوزها العصر كالانقلابات العسكرية والضغط على الخصوم بالعنف المسلح ووسائل الاستبداد المختلفة.

وحتى يتوافر لليمن خاسر جيد يجب أن يتوافر له رابح جيد أيضاً، ذلك أن الرابح الجيد هو الذي يعتبر انتصاره انتصاراً لليمن كل اليمن، وليس لفئة يمنية على فئة أخرى، علماً أن الانتصار الفئوي يملئ سلطة فئوية وسياسة فئوية، ويدفع الخصم إلى الرد بوسائل فئوية وينشأ من الرد والرد المضاد الخراب وتسود الفوضى ويضيع الوطن.

يبقى التذكير أنه من الصعب أن يخرج رابح جيد وخاسر جيد من صناديق الاقتراع إلا عندما تستقر الثقة المطلقة بين الأطراف المتنافسة، وهذه لا يمكن أن تسود في مجتمع سياسي إذا ما كان أحد مكوناته يعتقد بأن وصوله إلى السلطة حتمي وفي أول مناسبة انتخابية... وإلا فالانتخابات مزورة ونتائجها غير جديرة بالاحترام

http://www.alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=307256